دولـــة قطـــر
State of Qatar

بـيـان دولة قطر

أمام

المناقشة العامة للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

11-13 يونيو 2024

مقر الأمم المتحدة- نيويورك

السيد الرئيس،

نود بدايةً أن نهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة السابعة عشر لمؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة. ونؤكد لكم دعم دولة قطر للمضي قُدُماً بأعمال الدورة والتعاون مع كافة أعضاء المكتب.

ويسعدنا ما يُشكلهُ مؤتمر الدول الأطراف من آلية راسخة ومهمة لتعزيز تنفيذ ورصد الاتفاقية، وما يُتيحه من فرصة فريدة أمام الدول الاطراف وغيرها لتبادل المعلومات والخبرات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. ونتطلع لتخصيص المزيد من الوقت من أجل التبادل التفاعلي للآراء بين الدول، ولتقاسم الخبرات سواء خلال المناقشة العامة أو في مناقشات الموائد المستديرة.

السيد الرئيس،

تُعَد دولة قطر من أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقية، ولقد ساهمت دولة قطر خلال العقود الماضية، وما زالت، في تسخير كل السبل الممكنة لكفالة حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة على كافة الاصعدة، وفي جميع المجالات. كما قامت دولة قطر بإعداد استراتيجية وطنية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، وواصلت جهودها المستمرة في سياسة الدمج التعليمي التي بدأتها الأجهزة المخصصة في دولة قطر منذ عام 2000، وبرامج القدرات الوطنية من خلال برامج قطر المتطور لتأهيل العاملين في مجال الإعاقة. كما أولت دولة قطر اهتماماً ملحوظاً بالاستمرار في جعل المباني والمنشآت في الدولة تستجيب لمتطلبات مستخدميها من ذوي الاعاقة.

إنَّ جهود دولة قطر في إنفاذ حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والوفاء بالخدمات التي تقدمها لهم، كان بفضل البيئة الداعمة لتحقيق هذه الانجازات وتوجهات القيادة السياسية للدولة، التي تؤكد التوجه الحقوقي نحو الاشخاص ذوي الإعاقة وضرورة الاستثمار فيهم، وأهمية شمولهم بمظلة الحماية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي والربح في جميع الخدمات وفي مناحي الحياة.

ختاماً، نغتنم فرصة مشاركتنا اليوم لنؤكد لكم التزام دولة قطر بالتنفيذ الفاعل للاتفاقية، ومواصلة الجهود لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إطار المساعي المبذولة لعدم تخلف أحد عن الركب وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، نود التأكيد على أهمية مواصلة التعاون وتضافر الجهود

للتغلب على العديد من العوائق التي لا تزال قائمة وأوجه عدم المساواة ومن بينها الافتقار الى فرص الحصول على التعليم، والعمالة، والرعاية الصحية، ونظم الدعم الاجتماعي والقانوني.

شكراً السيد الرئيس